ما لا ينصرف

الصَّــرْفُ تنــوينٌ أتــى مُبَيِّنــا معنًى به يكونُ الاسمُ أَمْكَنا[1]

الاسم إن أشْبَهَ الحرفَ سُمّيَ مَبْنياً وغير مُتَمَكِّن[2]، وإن لم يُشْبِه الحرف سُمّي مُعرباً ومُتَمَكِّناً.

ثم المعرب على قسمين:

أحدهما: ما أشبهَ الفعلَ، ويُسَمّى غيرَ منصرفٍ[3]، ومتمِّكناً غير أَمْكَنَ[4].

والثاني: ما لم يُشْبه الفعلَ، ويُسَمّى منصرفاً، ومتمكِّناً أمكن[5].

---

(1) **الصرف**: مبتدأ، **تنوين**: خبر، **أتى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى (تنوين)، **مبيناً**: حال منصوب من فاعل (أتى)، **معنًى**: مفعول به لاسم الفاعل (مبيناً) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، **به**: جار ومجرور متعلق بـ(أمكن)، **يكون**: مضارع ناقص، **الاسم**: اسمها، **أمكن**: خبرها، **وجملة** (يكون) مع اسمها وخبرها في محل نصب صفة لـ(معنًى).

(2) أي: غير متمكن في باب الاسمية؛ لعدم قبوله الحركات؛ كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

(3) أي: أشبه الفعل في علتين إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، أو في علة تقوم مقام العلتين كما سيأتي، فيمنع من الصرف كما منع الفعل، وذلك أن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه من المصدر، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل الذي لا يكون إلا اسماً.

(4) أي: غير زائد التمكن في باب الاسمية لعدم تنوينه.

(5) أي: زوائد التمكن في باب الاسمية.

وعلامةُ المنصرِفِ: أن يُجَرَّ بالكسرة مع الألف واللام والإضافة وبدونهما، وأن يدخله الصرف -وهو التنوين الذي لغير مقابلةٍ، أو تعويض- الدالُّ على مَعْنًى يستحق به الاسم أن يُسَمّى أَمْكَنَ، وذلك المعنى هو عدم شِبْهِه الفعلَ؛ نحو: «مررت بغلامٍ، وغلامِ زيدٍ، والغلام».

واحترز بقوله: «لغير مقابلة» من تنوين «أذْرِعاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف كـ«أذرعاتٍ وهنداتٍ» -علَم امرأة- وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة[1].

واحترز بقوله: «أو تعويض» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَواريٌ، وغواشِيٌ، وهو يصحب غير المنصرف؛ كهذين المثالين وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويُجَرُّ بالفتحة إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل»؛ نحو: «مررْتُ بأحْمَدَ»، فإن أُضيف أو أدخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة؛ نحو: «مررت بأحْمدِكم، وبالأحمدِ».

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتان من عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحدةٌ مِنها تقوم مقام العلتين، والعلل التسع يجمعها قوله[2]:

عَدْلٌ، ووَصْفٌ، وتأنيثٌ، ومعرفةٌ وعُجْمةٌ، ثم جَمْعٌ، ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ مِن قبلها أَلِفٌ ووزْنُ فِعْلٍ، وهذا القولُ تقريبُ

---

(1) تنوين المقابلة: هو التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم، وهو في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

(2) وقد جُمعت في بيت واحد؛ وهو قوله:

اِجْمَعْ وِزِنْ عادلاً أنِّثْ بمعرفةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجْمةً فالوصْفُ قد كَمُلا

وما يقوم مقام علَّتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث[1]، مقصورةً كانت؛ كـ«حُبْلَى»، أو ممدودة؛ كـ«حمراء».

والثاني: الجمع المتناهي[2]؛ كـ«مساجد، ومصابيح»، وسيأتي الكلام عليهما مفصلاً.

المنتهي بألف التأنيث:

فألفُ التأنيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ

صَرْفَ الذي حَوَاه كَيْفَمَا وَقَعْ[3]

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين -وهو المراد هنا- فيُمْنَع ما فيه أَلِفُ التأنيثِ من الصرف مُطلقاً؛ أي: سواء كانت الألِف مقصورةً؛ كـ«حُبْلى»، أو ممدودة؛ كـ«حمراء»، عَلَماً كان ما هي فيه؛ كـ«زكرياء»، أو غير عَلَمٍ كما مُثِّل.

الوصفية وزيادة الألف والنون:

---

(1) استقلَّت ألف التأنيث بالمنع لأن في المؤنث بها فرعيةً لفظية من جهة التأنيث، ومعنويةً من جهة لزومها.

(2) إنما استقل بالمنع لأن فيه فرعيةَ المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعيَة اللفظ، بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً؛ إذ ليس فيها ما يوازنه، وحكماً؛ لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسيراً؛ ولذا سمي منتهى الجمع؛ لانتهاء الجموع.

(3) **مطلقاً**: حال، **وجملة** (منع) في محل رفع خبر المبتدأ (ألفُ)، **كيفما**: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب حال، **وقع**: فعل ماض مبني على الفتح، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق، والتقدير: كيفما وقع الذي حوى الألف منع الألفُ صرفه.

وزائـدا (فَعْـلانَ) فـي وصـفٍ سَـلِمْ

مـن أن يُـرى بتـاء تأنيـثٍ خُـتِمْ[1]

✦ ✦ ✦

أي: يُمنع الاسمُ من الصرف للصفة، وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث، وذلك نحو: «سكران، وعطشان، وغضبان»، فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ»، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: «سكرانة»، وإنما تقول: «سَكْرى» وكذلك عطشان وغضبان، فتقول: «امرأة عطْشَى وغضبى»، ولا تقول: «عطشانة، ولا غضبانة».

وإن كان المذكر على (فَعْلان)، والمؤنث على (فعلانة)؛ صَرَفْتَ، فتقول: «هذا رجلٌ سَيفانٌ»؛ أي: طويل، «ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفانٍ»، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: «سيفانة»؛ أي: طويلة.

الوصفية ووزن الفعل:

ووَصْـفٌ اصْـلِيٌّ، ووزْنُ (أَفْعَـلا)

ممنـوعَ تأنيـثٍ بِتَـا كَأشْـهَلا[2]

---

(1) **زوائدا**: مبتدأ خبره محذوف تقديره: كذلك، **فعلان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع الوصفية وزيادة الألف والنون.

(2) **وصف**: مبتدأ، خبره محذوف؛ أي: كذلك، **أصلي**: صفة لـ(وصف). **ممنوع**: حال من (أفعل)، **تأنيث**: مضاف إليه. **بتا**: جار ومجرور متعلق بـ(تأنيث). **كأشهلا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن كأشهلا.

أي: وتُمنَع الصفة أيضاً، بشرط كونها أصليةً؛ أي: غيرَ عارضةٍ، إذا انضمَّ إليها كونُها على وزن (أفْعَلَ)، ولم تقبل التاء؛ نحو: «أحمر، وأخضر».

فإن قبلتِ التاء صرفت؛ نحو: «مررت برجلٍ أرملٍ»؛ أي: فقير، فتصرفه؛ لأنّك تقول للمؤنثة: «أرملة»، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حمراء وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ وأَخْضَرَةٌ، فمُنِعا للصفة ووزن الفعل.

وإن كانت الصفة عارضةً كـ(أربَعٍ) فإنه ليس صفَةً في الأصل، بل اسم عَدَدٍ، ثم استعمل صفةً في قولهم: «مررت بنسوةٍ أربعٍ»، فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

✦ ✦ ✦

وألغِيَنَّ عارضَ الوصْفِيّةْ ... كأرْبَعٍ، وعارضَ الاسْمِيّةْ[1]

فالأدْهَمُ القيدُ لكونِهِ وُضِعْ ... في الأصلِ وصفاً انصرافُهُ مُنِعْ[2]

وأجدلٌ وأخْيَلٌ وَأفعى ... مصروفةٌ، وقد يَنَلْنَ المَنْعا[1]

---

(1) **ألْغِيَنَّ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **عارض**: مفعول به.

(2) **الأدهم**: مبتدأ أول، **القيد**: عطف بيان أو بدل، **لكون**: جار ومجرور متعلق والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه، **وُضِعَ**: فعل ماض مبني للمجهول منع نائب فاعله في محل نصب خبر المصدر (الكون)، **في الأصل**: جار ومجرور متعلق بـ«وضع»، **وصفاً**: حال، **انصرافه**: انصراف: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه. **منع**: فعل ماض مبني للمجهول مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني (انصرافه)، **وجملة** المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول (الأدهم).

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن (أفعلَ) صفةً ليس بأَصل، وإنما هو عارضٌ كـ(أربعٍ)؛ فألْغِهِ؛ أي: لا تعتدَّ به في منع الصرف؛ كما لا تعْتَدّ بعُرُوض الاسمية فيما هو صفةٌ في الأصل؛ كـ«أدهم» للقيد، فإنه صفةٌ في الأصل لشيءٍ فيه سوادٌ، ثم اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماء، فَيُطلَق على كلِّ قيدٍ أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقوله: «وأجدل - إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ -أعني: أجدلاً للصّقر، وأخيلاً لطائر[٢]، وأفعًى للحية- ليست بصفات، فكان حقها ألا تُمنَعَ من الصرف، ولكنْ مَنَعَهَا بعضهم لتَخَيُّلِ الوصف فيها، فتَخيّلَ في «أجدل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث، فَمَنَعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيّلة، والكثير فيها الصرفُ؛ إذ لا وصفيةَ فيها مُحَقّقةٌ.

✦ ✦ ✦

الوصفية والعَدْل:

ومنــعُ عَــدْلٍ مَــعَ وصــفٍ مُعْتَبَــر
فــي لفــظِ مَثْنَــى وثــلاثَ وأُخَــرْ[٣]

---

(١) **أجدل**: مبتدأ، **وأخيلٌ**، **وأفعى**: معطوفان على (أجدل)، **مصروفة**: خبر المبتدأ، **قد**: حرف تقليل، **ينلْن**: ينلْ: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون فاعل، **المنع**: مفعول به منصوب.

(٢) لطائر ذي نقط كالخِيلان -جمع خال- فقد ضمنه معنى الوصف، وهو الشؤم؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر، فيقولون: «فلان أشأم من أخيل».

(٣) **منع**: مبتدأ، **عدل**: مضاف إليه، **مع**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف صفة لـ(عدل)، **ومع**: مضاف، **وصفٍ**: مضاف إليه، **معتبر**: خبر المبتدأ،=

وَوَزْنُ مَثْنَـــى وثُـــلاثَ كَهُمَـــا

مِـــنْ واحـــدٍ لأربـــعٍ فليُعْلمـــا[1]

✦ ✦ ✦

مما يَمْنَعُ صرفَ الاسم العدلُ والصفة، وذلك من أسماء العدد المبنية على (فُعَالَ ومَفْعَل)؛ كثُلاَثَ ومَثْنى، فَثُلاث: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ومثنى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثلاثَ»؛ أي: ثلاثةً ثلاثةً، و«مثنى»؛ أي: اثنينِ اثنينِ.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين -أعني: فُعَالَ، ومَفْعَل- من واحد واثنين وثلاثة وأربعة؛ نحو: «أُحَادَ ومَوْحَد، وثُنَاءَ ومثنى، وثُلاَثَ ومَثْلَث، ورُبَاعَ ومربعَ»، وسُمِعَ أيضاً في خمسة وعشرة؛ نحو: «خُمَاسَ ومَخْمَس، وعُشَارَ ومَعْشَرَ»[2].

=في لفظ: جار ومجرور متعلق بـ(معتبر)، **مثنى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له الوصفية والعدل.

(1) **وزن**: مبتدأ، **مثنى**: مضاف إليه، **وثلاث**: الواو حرف عطف، ثلاث: معطوفة على (مثنى)، والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له الوصفية والعدل، **كهما**: الكاف بمعنى مثل؛ أي: مثلهما خبر، أو جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف. **من واحد**: جار ومجرور حال من (الخبر)، **فليعلما**: الفاء استئنافية، واللام لام الأمر، يعلما: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

(2) ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نكرات، وتعرب:

(أ) إما نعتاً؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١].=

وزعم بعضهم أنه سُمِعَ أيضاً في سِتَّة وسبعةٍ وثمانية وتسعة؛ نحو: «سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومَثْمَنَ، وتُساعَ ومَتْسَعَ».

ومما يُمنعُ من الصرف للعدل والصفة: «أُخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوةٍ أُخَرَ»، وهو معدول عن (الآخَرِ)[1].

وتَلخَّصَ من كلام المصنف: أنَّ الصفة تُمنَع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزن الفعل، ومع العدل.

✦ ✦ ✦

صيغة منتهى الجموع:

وكُنْ لجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلاَ) أو (المفاعِيل) بمنعٍ كافلا[2]

=(ب) وإما حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣].

(ج) وإما خبراً؛ مثل: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وإنما كُرِّر لقصد التأكيد، لا لإفادة التكرير.

(١) لأنها جمع (أخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير، و(آخر) من باب اسم التفضيل، وأصله: أَأْخَر، وقياس اسم التفضيل أن يكون في حال تجرده من (أل) والإضافة مفرداً مذكراً، فكان القياس أن يقال: «مررت بامرأة آخَرَ، وبنساء آخر، وبرجل آخر، وبرجال آخرَ، وبرجلين آخرَ»، ولكن عدلوا عنه فقالوا: «أخرى، وآخر، وآخران، وأُخَر».

(٢) **كن**: فعل أمر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على السكون، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **لجمع**: جار ومجرور متعلق بـ«كافلا». **مشبهٍ**: صفة لـ(جمع)، **مفاعل**: مفعول به لاسم الفاعل (مشبه)، **أو**: حرف عطف، **المفاعل**: معطوف على (مفاعل)، **بمنع**: جار ومجرور متعلق بـ«كافلاً»، وكافلاً: خبر (كن) منصوب بالفتحة الظاهرة.

هذه العلَّة الثانية التي تستقلُّ بالمنع؛ وهي: الجمع المتناهي، وضابِطُه: كلُّ جمعٍ بعد ألفٍ تكسيرُه حرفان أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ؛ نحو: مساجد ومصابيح.

ونبَّه بقوله: «مُشْبِهٍ مفاعلا أَوِ المفاعيل» على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكنْ في أوّله ميم، فيدخل «ضوارب، وقناديل» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو: صياقلةٍ.

✦ ✦ ✦

وذا اعتلالٍ منه كالجواري رفعاً وجرّاً أجْرِهِ كساري[1]

✦ ✦ ✦

إذا كان هذا الجمع -أعني: صيغة منتهى الجموع- مُعْتَلَّ الآخِرِ أجريْتَه في الجر والرفع مُجرَى المنقوص؛ كـ«ساري»، فتنوِّنه، وتقدر رفعه أو جرَّه، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتثبت الياء، وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ[2]، ورأيت

---

(1) **ذا**: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ أي: أجر ذات، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، **اعتلال**: مضاف إليه، **منه وكالجواري**: جاران ومجروران متعلقان بصفة لـ(ذا)، أو حال منه، **رفعاً**: منصوب بنزع الخافض، **وجراً**: الواو حرف عطف، جراً: معطوف على (رفعاً)، **أجر**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء مفعول به، **كساري**: جار ومجرور متعلق بـ(أجر).

(2) **بجوار**: الباء حرف جر، جوار: مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وإنما قدرت الفتحة مع خفَّتها لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

جواريَ وغواشيَ»، والأصل في الجر والرفع: «جواريُ» و«غواشيُ»[1]، فحُذِفت الياء وعوِّض منها التنوين.

ولســـراويلَ بهـــذا الجمـــع شَـبَهٌ اقتضـى عمـومَ المنـعِ

✦ ✦ ✦

يعني: أنَّ «سراويل» لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرفُ وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف؛ ولهذا قال: «شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنع».

✦ ✦ ✦

وإنْ بـه سُـمِّيَ أو بمـا لَحِـقْ بـه فالانصـرافُ منعُـه يحـقّْ

✦ ✦ ✦

أي: إذا سُمّيَ بالجمع المتناهي، أو بما أُلحِقَ به؛ لكونه على زِنَتِه؛ كشراحيل؛ فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشَبَه العُجْمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه مساجد، أو مصابيح، أو سراويل: «هذا مساجدُ، ورأيت مساجدَ، ومررت بمساجدَ»، وكذا البواقي.

العلمية والتركيب المزجي:

والعلَـمَ امْنَـعْ صـرفَهُ مُركَّبـا تركيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكَرِبَا»

---

(1) الأصل: غواشي بلا تنوين؛ بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال، فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم تحذف الياء للتخفيف، ويعوض عنه التنوين. وقيل: إن الأصل غواشيٌ بتنوين الصرف، فحذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً، ثم خيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين.

مما يمنع صرفَ الاسم: «العلميةُ والتركيبُ»؛ نحو: «مَعْدِ يْكَرِب، وبعلبك»، فتقول: «هذا معد يكربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكرب»، فتجعل إعرابَه على الجزء الثاني[1]، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب، وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم.

العلمية وزيادة الألف والنون:

كذاك حاوي زائِدَيْ (فَعْلاَنَا) كغَطَفَانَ، وكأَصْبَهَانَا

أي: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان علَماً وفيه ألف ونون زائدتان؛ كَغَطَفَان، وأَصْبَهَانَ -بفتح الهمزة وكسرها- فتقول: هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغطفانَ»، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[2].

---

(1) العلم المركب تركيب مزج فيه ثلاث لغات:

(أ) المنع من الصرف، وتظهر حركات إعرابه على الجزء الثاني، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية والتركيب المزجي؛ كقولك: «سافرت إلى حضر موت».

(ب) إضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني، فيعرب الصدر بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة، ويعطى العجز ما يستحقه من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفرداً.

(ج) البناء على فتح الجزأين؛ كخمسة عشر، تقول: «هذه حضرَموتَ، ورأيت حضرَموت، وسافرت إلى حضرَموتَ».

وعلى هذه اللغات الثلاث إذا كان آخر الصدر معتلاً وجب سكونه؛ مثل: «معد يكرب».

(2) بخلاف طَحّان، وتبّان، وسَمّان، فإن النون أصلية فيها؛ نسبة إلى الطحن، والتبن، والسمن، وأما: حسّان، وعفّان، وحيّان؛ فإن قدرتها من العفة والحياة والحس منعتها من الصرف لزيادة الألف والنون، وإن قدرتها من الحسن والعفن والحين صرفتها لأصالة النون.

العلمية والتأنيث:

كــذا مُؤنَّــثٌ بهــاءٍ مُطْلَقــا وشرطُ مَنْعِ العار كونُهُ ارْتَقَى[1]

فَوْقَ الثلاث، أو كجُورَ، أو سقَرْ أو زيدٍ؛ اسمَ امرأَة لا اسمَ ذَكَرْ

وَجْهانِ في العادِمِ تذكيراً سَبَقْ وعجْمــةً –كهِنْــدَ– والمنــعُ

ومما يمنع صرفه أيضاً «العلميةُ والتأنيثُ».

فإن كان العَلَمُ مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان عَلَماً لمذكر كطلحة، أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن كذلك؛ كثُبَةَ وقُلَة؛ عَلَمين.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق –أي: بكونه علَم أنثى– فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزْيَدَ من ذلك، فإن كان على أزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف؛ كزينب، وسعاد، علَمين، فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ».

---

(1) **كذا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **مؤنث**: مبتدأ مؤخر. **بهاء**: جار ومجرور متعلق بـ«مؤنث». **مطلقاً**: حال، **شرط**: مبتدأ، **منع**: مضاف إليه. **العار**: مضاف إليه، **كونه**: كون: خبر المبتدأ، والهاء: مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه. **ارتقى**: الجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (الكون).

(2) **وجهان**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، **في العادم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، **تذكيراً**: مفعول به لاسم الفاعل (العادم)، **وجملة** (سبق) من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لـ(تذكيراً). **وعجمة**: معطوف على (تذكيراً). **كهند**: الكاف: حرف جر، هندَ: مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له العلمية والتأنيث، وهو متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك كائن كهند. **المنع أحق**: مبتدأ وخبر.

وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان مُحرَّك الوسط منع أيضاً كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجمياً كجُوْر -اسم بلد- أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيد -اسم امرأة- منع أيضاً، فإن لم يكن كذلك؛ بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من ذَكَرٍ؛ ففيه وجهان:

المنع، والصرف، والمنعُ أوْلى، فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

العلمية والعُجْمة:

والعجمِيُّ الوضعِ والتعريفِ مَعْ

زيْدٍ على الثلاثِ صرفُهُ امْتَنَعْ[1]

ويمنعُ صرفَ الاسمِ أيضاً «العجمةُ والتعريف»، وشَرْطُه: أن يكون عَلَماً في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف؛ كإبراهيم وإسماعيل، فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ»، فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ عَلَماً في لسان العجَم، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما؛ كـ«لجام» -عَلَماً أو غير علم- صرفته، فتقول: «هذا لجامٌ،

---

(1) **العجمي**: مبتدأ أول، وهو مضاف، **الوضع**: مضاف إليه، والتعريف: معطوف على (الوضع). **مع**: ظرف مكان مفعول فيه منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (العجمي) لتأويله بالمشتق؛ أي: المنسوب إلى العجم، **زيد**: مضاف إليه، **على الثلاث**: جار ومجرور متعلق بـ«زيد». **صرفه**: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، **وجملة** (امتنع) من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني (صرف)، **وجملة** المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول (العجمي).

ورأيت لجاماً، ومررتُ بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان عَلَماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كَـ«شَتَر»[1]، أو ساكنه كـ«نوح ولوط»[2].

✦ ✦ ✦

العلمية ووزن الفعل:

كـــذاك ذو وزنٍ يَخُـــصُّ الفِعْـــلاَ

أو غالـبٍ؛ كـ«أحمـدٍ، ويَعْلـى»[3]

✦ ✦ ✦

أي: كذلك يُمنَع صرفُ الاسمِ إذا كان عَلَماً، وهو على وزنٍ يَخُصُّ الفعلَ، أو يغلب فيه.

والمراد بالوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ: ما لا يوجَدُ في غيره إلا ندوراً، وذلك كَـ«فَعَلَ، وفُعِـلَ»، فلـو سميـت رجـلاً بِـ«ضُـربَ أو كَلَّـمَ» منعتـه مـن الصـرف،

---

(1) شتر: اسم قلعة بأذربيجان.

(2) جميع أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا ما كان مبدوءاً بحرف من حروف «صُنْ شمله»؛ وهي: صالح، ونوح، وشعيب، ومحمد، ولوط، وهود، وكذلك أسماء الملائكة (ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة) إلا مالك، ومنكر، ونكير، أما رضوان فممنوع من الصرف للزيادة والعلمية.

(3) **كذا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، **ذو**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. **وزنٍ**: مضاف إليه، **يخص**: الجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة لـ(وزن)، **الفعل**: مفعول به. **أو غالب**: أو: حرف عطف، غالب: معطوف على محل «يخص» من عطف الاسم المشتق على الفعل مجرور بالكسرة الظاهرة.

فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ، ورأيتُ ضُرِبَ أو كلّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كَلّمَ».

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادةٌ تدل على معنًى في الفعل، ولا تدل على معنًى في الاسم.

فالأول: كـ«إثمِد وإصبَع»؛ فإن هاتين الصيغتين تكثران في الفعل دون الاسم؛ كـ«اضرِبْ، واسمَعْ»، ونحوهم من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سميت رجلاً بـ«إثمد وإصبع» منعتَه من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: «هذا إثْمِدُ، ورأيتَ إثمدَ، ومررت بإثمدَ».

والثاني: كـ«أحمدَ، ويزيد»؛ فإن كلاً من الهمزة والياء يدل على معنًى في الفعل -وهو التكلم والغيب- ولا يدل على معنًى في الاسم، فهذا الوزن غالبٌ في الفعل؛ بمعنى أنه به أوْلى، فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»، فيمتنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غيرَ مختصٍّ بالفعل، ولا غالبٍ فيه؛ لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه «ضَرَبَ»: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضرباً، ومررت بضَرَبٍ»؛ لأنه يوجد في الاسم كـ«حَجَرٍ»، وفي الفعل كَـ«ضَرَبَ».

✦ ✦ ✦

العلمية وألف الإلحاق المقصورة:

وما يصير عَلَماً من ذي ألِفْ زيدَتْ لإلحاقٍ فليس

---

(١) **ما**: اسم موصول مبتدأ، **يصير**: مضارع ناقص، اسمه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى (ما). **علماً**: خبر (يصير)، **من ذي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم (يصير) وذي مضاف، **وألف**: مضاف إليه، **زيدت**: ماض مبني للمجهول، نائب فاعله هي يعود إلى (ألف)، والتاء للتأنيث، **لإلحاق**: جار ومجرور متعلق=

أي: ويُمنعُ صرفُ الاسم أيضاً للعلمية وألف الإلحاق[1] المقصورة، كعَلْقى، وأَرْطى[2]، فتقول فيهما علمين: «هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى»، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبْهِ أَلِفِ الإلحاق بألف التأنيث؛ من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه -أعني: حال كونه علَماً- لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه (علقى): «علقاة»؛ كما لا تقول في (حُبلى): «حُبلاة».

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير عَلَم كـ(علقى وأرطى) -قبل التسمية بهما- صرفته؛ لأنه والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاق ممدودةً كعِلْباء[3]؛ فإنك تصرف ما هي فيه؛ علماً كان أو نكرةً.

بـ«زيدت». **فليس**: الفاء زائدة، ليس: ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر هو يعود إلى (ما)، **وجملة** (ينصرف) من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (ليس)، **وجملة** (ليس) مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر (ما) المبتدأ.

(1) الإلحاق: هو جعل الثلاثي بوزن الرباعي أو الخماسي الأصول؛ ليلحق به في تصاريفه، فيُزَادُ فيه حرف واحد؛ كالألف في (أرطى وعلقى)؛ ليصبحا كـ(جعفر)، وفي (عزهى وذفرى) ليصبحا كـ(درهم)- ورجل عزهى عازف عن اللهو والنساء، وذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن- كإحدى الباءين في (جلبب)؛ لجعلهما كـ(دحرج)، أو حرفان؛ كالياء والتاء في (عفريت)؛ لإلحاقها بـ(قنديل وقناديل).

(2) علقى: اسم لنبت قضبانُه دقاق تتخذ منه المكانس. أرطى: اسم لشجر، وقيل: ألف (أرطى) ليست للإلحاق، بل هي أصلية، ويمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإنما لم تجعل ألف (أرطى وعلقى) للتأنيث لقولهم: أرطأة، وعلقاة، في غير العلم، ولا يمكن اجتاع تأنيثين.

(3) علباء: عصبة في صفحة العنق. وإنما كانت ألفه الممدودة للإلحاق بـ(قرطاس)، لا للتأنيث؛ لأنها تنوّن، ولأن همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث، فهي مانعة كأصلها؛ لأن أصل (حمراء): حمرى، وهمزة (علباء) منقلبة عن ياء.

العلمية والعدل:

والعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ إن عُـدِلا كـ«فُعَلِ» التوكيدِ أو كـ«ثُعَلاَ»[1]

والعدلُ والتعريفُ مانِعَا «سَحَرْ» إذا بـه التعيـينُ قَصْـداً يُعْتَبَـرْ[2]

✦ ✦ ✦

يُمْنَعُ صرفُ الاسم للعلمية -أو شِبْهها- والعَدْل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على (فُعَل) من ألْفاظِ التوكيد، فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدْلِ، وذلك نحو: «جاء النساء جُمَعُ، ورأيتُ النساءَ جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعَ»، والأصل: جَمْعَاوَات؛ لأن مفردها (جمعَاء)، فعُدِلَ عن (جمعاوات) إلى (جُمَعَ)، وهو معرَّف بالإضافة المقدّرة؛ أي: جُمَعُهنَّ،

---

(1) **العلمَ**: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، **امنع**: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **والجملة**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **صرف**: مفعول به، والهاء مضاف إليه، **إن**: حرف شرط جازم، **عدل**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، ونائب الفاعل هو، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه الكلام السابق، والتقدير: إن عُدِل العلمُ فامنع صرفه.

(2) **العدل**: مبتدأ، والتعريف، معطوف على (العدل). **مانعا**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، وسحر: مضاف إليه، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بجواب محذوف. **به**: جار ومجرور متعلق بـ«يعتبر». **التعيين**: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها. **قصداً**: مفعول مطلق، **يعتبر**: مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو، **والجملة** تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

فأشْبَهَ تعريفهُ تعريفَ العلميةِ من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يُعرِّفُه.

الثاني: العَلَمُ المعدول إلى (فُعَل)؛ كعُمَر، وزُفَر، وثُعَل، والأصل: عامر، وزافر، وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعلمية والعدل[1].

الثالث: «سَحَرَ» إذا أُريدَ من يومٍ بعينه؛ نحو: «جئتكم يومَ الجمعة سَحَرَ»، فَـ«سَحَر» ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن (السحر)؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ(أل)، فعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفُه مُشْبِهاً لتعريف العلمية؛ من جهة أنه لم يُلفَظْ معه بمعرِّفٍ.

وابْـنِ علـى الكَسْـرِ (فَعَـالِ) مؤنَّثـاً وهـو نظيـرُ (جُشَـما)[2]

عنـد تميـمٍ، واصـرِفَنْ مـا نُكِّـرا من كلِّ ما التعريفُ فيه أَثّرا[3]

---

(1) سُمِعَ من الأسماء المعدولة: عمر، وزفر، وزحل، ومضر، وثعل، وبُلع، وهبل، وعصم، وجشم، وقثم، وجمح، وجحا، وقزح، ودلف، وهذل. سمعت هذه الأعلام ممنوعة من الصرف، وليس فيها علة ظاهرة إلا العلمية، فقدروها معدولة من (فاعل)، ولو لم يقدر عدله لزم ترتب المنع على علة واحدة وهي العلمية، وقُدّر العدل دون غيره لإمكانه، كما أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل (عمر) معدولاً عن (عامر) العلَم المنقول من الصفة، ولم يجعل مرتجلاً.

(2) **ابْنِ**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **على الكسر**: جار ومجرور متعلق بـ(ابن). **فعال**: مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، **علماً**: حال من (فعال)، **مؤنثاً**: حال ثانية، **وهو نظير**: مبتدأ وخبر. **نظير**: مضاف، **جشم**: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له العلمية والعدل.

(3) **عند**: ظرف مكان مفعول فيه منصوب، وهو متعلق بـ«نظير»، وهو مضاف، **تميم**: مضاف إليه، **واصرفن**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد= =الخفيفة،

أي: إذا كان علَم المؤنث على وزن (فَعَالِ)؛ كحَذامِ ورقاشِ؛ فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما: -وهو مذهب أهل الحجاز- بناؤه على الكسر، فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحذامِ».

والثاني: -وهو مذهب بني تميم- إعرابُه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل[1]، والأصل: حاذمة، وراقشة، فعدل إلى (حَذَامِ ورقاشِ)، كما عُدِل (عمر وجُشَمُ) عن عامر وجاشم، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جُشَمَا عند تميم».

وأشار بقوله: «واصرفَنْ ما نُكّرا» إلى أنّ ما كان منعُه من الصرف للعلمية وعلةٍ أخرى إذا زالت عند العلمية بتنكيرِهِ صُرِفَ لزوال إحدى العلَّتين، وبقاؤه بعلَّةٍ واحدةٍ لا يقتضي منعَ الصرفِ، وذلك نحو: «مَعْدِ يكِرب، وغطفان، وفاطمةَ، وإبراهيم، وأحمد، وعلقى، وعمر» أعلاماً، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيءٍ آخر، فإذا نكّرْتها صرفتها؛ لزوال أحد سَبَبَيْها -وهو العلمية- فتقول: «رُبَّ معدِ يكربٍ رأيتُ» وكذا الباقي.

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **ما**: اسم موصول مفعول به، **نكر**: جملة الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله صلة الموصول، **من كل**: جار ومجرور متعلق بـ«نكر»، وكل مضاف، **وما**: اسم موصول مضاف إليه. **التعريف**: مبتدأ، **فيه**: جار ومجرور متعلق بـ(أثر)، **وجملة** (أثر) من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (التعريف)، **وجملة** المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(1) قال سيبويه: منع صرفه للعلمية والعدل عن فاعله، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب، أما إن ختم بالراء مثل: «سفارِ» اسم ماء، و«وبارِ» اسم قبيلة؛ فأكثر بني تميم يبنيه على الكسر إلا قليلاً منهم يبقيه ممنوعاً من الصرف.

ونلخّصَ من كلامه: أنَّ العلمية تَمنع الصرفَ مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العُجْمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العَدْل.

✦ ✦ ✦

المنقوص الممنوع من الصرف:

ومـا يكـونُ منـه منقوصـاً ففـي
إعرابِـهِ نَهْـجَ جَـوارٍ يَقْتَفِـي[1]

كلُّ منقوصٍ كان نظيرُه من الصحيح الآخِرِ ممنوعاً من الصرف يُعامل معاملة (جوارٍ) في أنه ينون في الرفع والجر تنوينَ العِوَض، ويُنصَبُ بفتحةٍ من غير تنوينٍ، وذلك نحو: «قاضٍ» -علَم امرأة- فإنَّ نظيره من الصحيح: «ضارب» -علَم امرأة- وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فـ(قاضٍ) كذلك ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبَّه بـ(جوارٍ) من جهة أنّ في

---

(١) **ما**: اسم موصول مبتدأ، **يكون**: مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقدير هو، **منه**: جار ومجرور متعلق بـ«منقوصاً» خبر (يكون)، **وجملة** (يكون) مع اسمها وخبرها صلة (ما). **ففي**: الفاء زائدة، **في إعراب**: جار ومجرور متعلق بـ«يقتفي»، **وإعراب**: مضاف، والهاء: مضاف إليه، **نهج**: مفعول به مقدم لـ«يقتفي»، **ونهج**: مضاف، **جوارٍ**: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له صيغة منتهى الجموع، **يقتفي**: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل هو، **والجملة** في محل رفع خبر المبتدأ (ما).

آخرِه ياءً قبلها كسرةٌ، فيُعامَلُ معامَلَتَه، فتقول: «هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ[1]، ورأيت قاضيَ»؛ كما نقول: «هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ»[2].

صرف الممنوع من الصرف:

ولاضْـــطرارٍ، أو تناسُـــبٍ صُـــرِفْ

ذو المنـــعِ، والمصـــروفُ قـــد لا

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

٥١- تبصَّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ[3]

---

(1) **بقاضٍ**: الباء: حرف جر، قاضٍ: مجرور بالباء وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(2) أما يونس وعيسى والكسائي فإنهم يثبتون الياء ساكنة في حالة الرفع، فتقول على ذلك: «هؤلاء جواري» والضمة مقدرة، ومفتوحة في حالة الجر كما في حالة النصب، فتقول: «مررت بجواريَ» كما تفتح في النصب فتقول «رأيت جواريَ».

(3) صدر بيت لامرئ القيس، وعجزه: سوالك نَقْبَاً بَيْنَ حَزْنَيْ شَعَبْعَبِ. ظعائن: جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج، مشتقة من الظعن؛ وهو السفر، وقد تَطلق على المرأة وإن لم تكن مسافرة ولا في هودج. سوالك: جمع سالكة: السائرة: نقباً أي: طريقاً في جبل. الحزن: ما غلظ من الأرض. شَعبَعْبَ: اسم ماء أو اسم موضع.

المعنى: انظر أيها الصديق وتمعَّن هل ترى نساء يسلكن طريقاً وعِراً بالقرب من شعبعب.

الإعراب: **تبصر**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **خليل**: منادى مضاف بأداة نداء محذوفة؛ أي: يا خليلي، منصوب= =بفتحة

وهو كثير، وأجْمَعَ عليه البصريون والكوفيون.

وورد أيضاً صرفُهُ للتناسب؛ كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلَا وَسَعِيرًا﴾[1]، فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما مَنْعُ المُنْصرِفِ من الصرف للضرورة؛ فأجازه قوم، ومنعه آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه[2] بقوله:

٥٢- ومِمّنْ ولدوا عامرُ ذو الطول وذو العرض[3]

مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وخليل: مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. **هل**: حرف استفهام، **ترى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت، **من**: حرف جر زائد، **ظعائن**: مفعول به أول - مجرور لفظاً منصوب محلاً- وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد. **سوالك**: صفة لظعائن منصوب بالفتحة الظاهرة. **نقباً**: مفعول به لاسم الفاعل (سوالك) جمع سالكة منصوب بالفتحة الظاهرة. **بين**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف صفة لـ«نقباً». بين: مضاف، **حزني**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، حزني: مضاف، **شعبعب**: مضاف إليه.

الشاهد: «ظعائن»، فإنه على صيغة منتهى الجموع، ومع ذلك صرفه الشاعر، فجرَّه بالكسرة، ونوَّنه للضرورة.

(١) الآية ٤ من سورة الإنسان، وهي: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلَا وَسَعِيرًا﴾.

(٢) لمنعه أي: لمنع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة.

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث، قيل: إنه لقب بذي الإصبع لأن حيّة نهشته في إصبعه. «ذو الطول وذو العرض»: كناية عن أنه عظيم الجسم.=

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية؛ ولهذا أشار بقوله: «والمصروفُ قد لا ينصرف»[1].

=**الإعراب: ممن**: من: حرف جر، ومَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ولدوا**: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفعٍ فاعِلٌ. **عامر**: مبتدأ مؤخر، **ذو**: صفة لـ(عامر) مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، **الطول**: مضاف إليه. **وذو**: الواو عاطفة، ذو: معطوفة على (ذو) الأولى مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **العرض**: مضاف إليه، **وجملة** (ولدوا): صلة الموصول «مَن» لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: «عامر» فإنه منعه من الصرف فلم ينوِّنه مع أَنه ليس فيه إلا علة العلمية، وذلك ضرورة.

(1) أجازه الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في «العَلَمِ»؛ لوجود إحدى العلَّتين فيه دون غيره، ويؤيده أنه لم يسمع في غير عَلَم.

أسئلة ومناقشة

١- اشرح المصطلحات النحوية الآتية:

«الاسم غير المتمكن، المتمكن، المتمكن الأمكن»، ثم بيِّن حكمها، ومثِّل لكل واحد منها بمثال.

٢- ما الصرف؟ وما الاسم الذي لا ينصرف؟ مثِّل لذلك وبيِّن بالإجمال سبب المنع من الصرف.

٣- ما العِلل التي تستقلُّ بمنع الصرف؟ اشرحها ومثِّل لها بأمثلة مختلفة.

٤- ما الذي يمنع من العِلل مع الوصفية؟ اشرح ذلك مع التمثيل لما تقول.

٥- وضِّح متى يجرُّ الممنوع من الصرف بالفتحة؟ ومتى يجرُّ بالكسرة؟ مثِّل لذلك.

٦- ما شرط الصفة المانعة من الصرف؟ مثِّل لذلك بالتفصيل، ثم تحدَّث عن الوصفية العارضة وحكمها مع التمثيل.

٧- مِنَ العدد ما هو معدول، فما وزنُهُ؟ وعن أي شيءٍ عُدِل؟ ولِمَ كان هذا العدل؟ طبِّق ذلك على قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[1].

٨- عن أي شيء عُدِلْت (أُخَر)؟ وما وجه ذلك؟ وبم تُمَيِّز بين (أُخر) المصروفة والممنوعة من الصرف؟ مثِّل لذلك.

٩- ما ضابط الجمع المتناهي؟ «أي: صيغة منتهى الجموع» وما المقصود بشبه صيغة منتهى الجموع؟ وما حكم المعتل الآخر من هذه الجموع؟ ولماذا

---

(١) آية ٣ سورة النساء.

منعت كلمة (سراويل) من الصرف؟ وما حكم ما سُمِّي به من هذا الجمع؟ وضِّح وفصِّل ومثِّل.

١٠- متى تُمنع كلمتا (سَحَر وأمسِ) من الصرف؟ ومتى تصرفان؟ استشهد ومثِّل.

١١- متى تَمنع ألف التأنيث ما هي فيه من الصرف؟ مثِّل لذلك، ثم بيِّن حكم ألف الإلحاق.

١٢- ما العلل التي تَمنع من الصرف مع العلمية؟ اذكرها بالتفصيل ممثِّلاً لها.

١٣- متى يُمنع العلَم المؤنَّث من الصرف؟ مثِّل لذلك.

١٤- ما حكم الثلاثي الساكن الوسط والمتحركة بالنسبة للصرف وعدمه؟ مثل ذلك.

١٥- يَمْنَعُ (وَزْنُ الفعل) مَعَ كُلٍّ من العلمية والوصفية، فما شرط ذلك؟ وما الأوزان التي تُؤثر في المنع؟ وما التي لا تؤثر فيه؟ فصِّل ومثِّل.

١٦- متى يُمنع العلَم الأعجمي من الصرف؟ مثِّل لذلك.

١٧- ما المقصود بالعلَمية وشبهها؟ وما الذي يُمنع من الصرف لشبه العلمية؟ مثِّل لذلك.

١٨- متى يُصرف الممنوع من الصرف؟ وما حكم العكس؟ مثِّل لما تقول.

تمرينات

١- فيما يأتي شواهد يذكرها النحاة في باب ما لا ينصرف، بيِّن مواضعها ثم أعرب ما تحته خط.

قال تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾[١]، ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣]، ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[٤]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥]، ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[٦].

٢- ما علة منع (سَحَر- لَيَالي- أُخَرُ- يَعقُوب) من الصرف في النص السابق مباشرة؟

٣- استعمل كلمة (غَوَاشٍ) -جمْع غاشية- في ثلاث جملٍ تكون مرفوعة في الأولى، منصوبة في الثانية، مجرورة في الثالثة، مع الضبط بالشكل.

٤- مثِّل لما يأتي في جمل من عندك.

---

(١) آية ١٨ سورة سبأ.

(٢) آية ٣٤ سورة القمر.

(٣) آية ١٨٤ سورة البقرة.

(٤) آية ٢٣ سورة نوح.

(٥) من آية ٨٤-٨٦ سورة الأنعام.

(٦) أول سورة الفجر.

(أ) اسم ممنوع من الصرف لشَبَه العلمية والعدل.

(ب) اسم مؤنَّث على وزن (فَعَالِ) ممنوع من الصرف.

(ج) صفة ممنوعة من الصرف على وزن (فَعْلان) وأخرى على (أَفْعل).

(د) علَم مؤنث ثلاثي ممنوع من الصرف، وآخر منصرف.

(هـ) (مَفْعَل) من العدد ممنوع من الصرف.

(و) كلمة ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل.

(ز) كلمة ممنوعة من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين.

٥- كوِّن خمسَ جملٍ في كلٍّ منها اسمٌ ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتركيب المزجيّ، ثم للعلمية والعدل، ثم للوصفية والوزن، ثم للعلمية وزيادة الألف والنون، ثم لشبه صيغة منتهى الجموع.

٦- ضع الكلمات الآتية في جمل تجر بالفتحة في الأولى، وبالكسرة في الثانية:

(متاجر- شقراء- يَزيد- أحمد- لَيْلَى).

٧- قال عبد الله بن أبي عُيَيْنة:

جَلَبْنا الخيل من بغداد شُعْثاً عوابسَ تحمل الأُسْدَ الغضابا

بكل فتىً أغرَّ مُهَلَّبي تَخَال بضوء صورته شهابا

ومن قحطان كل أخي حفاظ إذا يُدعَى لنائبة أجابا

فما بلغت قُرى كرمان حتى تخدَّد لحمُها عنها فذابا

اقرأ النص ثم أجب عما يأتي:

(أ) ميِّز الأسماء الممنوعة من الصرف في النص السابق، واذكر سبب منعها من الصرف.

(ب) كيف تعرب كلَّ واحد منها.

(ج) الكلمات (عوابس- أغرّ- كرمان) ممنوعات من الصرف، ضعها في جمل ثلاث مجرورة بالكسرة.

(د) ما مفرد (شُعْثاً) في البيت الأول؟ ولِمَ يُمْنَع هذا المفرد من الصرف؟

(هـ) عيِّن من النص ثلاثة جموع تكسير، ثم زنها صرفياً واذكر مفرداتها.

(و) اكتب كلمة مختصرة في شرح الأبيات السابقة.